الفصل 3

# تنظيم التعليم العالي العابر الحدود وممارسته في الصين

فوتاو هوانغ **Futao Huang**
جامعة هيروشيما **University of Hiroshima**

## مقدمة

مع تنامي التسويق والعولمة منذ التسعينيات، نشأت أنماط جديدة من فاعليات التعليم. وقد لعبت فاعليات التعليم العابر الحدودَ، أو بلا حدود والمتجاوز الحدودَ، دوراً متزايد الأهمية في العديد من البلدان. ففي بعض البلدان، خصوصاً البلدان الآسيوية النامية، كان لفاعليات التعليم العالي العابر الحدودَ تأثيرات كبيرة في التحسينات التي طرأت على التعليم العالي، بل عملت على إعادة تكوين نظام التعليم العالي في العالم؛ والصين ليست مستثناة من ذلك.

بالرغم من وجود تنوع كبير في نقل التعليم العابر الحدودَ في الصين، تبحث هذه المقالة، على نحو رئيس، في برامج الشهادات المشتركة، والمؤسسات الشريكة لجامعات من بلدان أجنبية، وفيها هونغ كونغ. لقد اكتسبت كل من الشهادات والمؤسسات المشتركة أهمية متزايدة، وغدت جزءاً لا يتجزأ من التعليم العالي في الصين. وبدراسة هذه البرامج المشتركة، تقدم هذا الفقرة مثالاً واضحاً عن أسلوب تعامل البلد النامي مع النقل الوارد للتعليم العالي، على صعيدي السياسة والمؤسسات.



obeikandl.com

**خلفية**

**تطورات حديثة طرأت على التعليم العالي في الصين**

ثمة حاجة متزايدة، منذ التسعينيات، إلى التعليم العالي. ومثل العديد من البلدان النامية في آسيا، التي يعجز القطاع العام فيها عن أن يفي بهذه الحاجة، سعت الحكومة الصينية إلى زيادة تدخلها في القطاع غير الحكومي للتعليم العالي. ونتيجة لذلك، طرأ تزايد مهم في الدخول إلى التعليم العالي، على نحو أساسي، عبر:

- تزايد الفصول في المؤسسات العامة الموجودة.
- توسيع القبول عبر تنويع مصادر التزويد، وتأسيس مجموعة من المؤسسات غير الحكومية.
- تزايد أعداد الطلاب الملتحقين في البرامج المشتركة التي تقدمها الشراكات الصينية ـ الأجنبية التي تعمل في مؤسسات مختلفة.

في السنوات الأخيرة الماضية، أدت إستراتيجية زيادة القبول في التعليم العالي عبر السبل المختلفة إلى توسعه في الصين. فمنذ التسعينيات، أخذ الالتحاق يتزايد باطراد. ومع حلول عام 2004، وصلت نسبة الالتحاق في التعليم العالي إلى 20 بالمئة تقريباً للفئة العمرية 18 إلى 21، لتشير إلى أن الصين قد حققت ضخامة في التعليم العالي (هيئة تحرير الكتاب السنوي للتعليم في الصين 2005: 95)، وذلك بحسب تعريف تراو (Trow 1973: 57) لتطور التعليم العالي عبر مراحل دخول النخبة إليه، ومن ثم دخول الجماهير الشعبية، وصولاً إلى المرحلة العالمية.

ويتضمن نظام التعليم العالي الصيني حالياً ثلاثة نماذج من المؤسسات (هيئة تحرير الكتاب السنوي للتعليم في الصين 2005، وزارة التعليم 2007: 2008). ثمة 1,731 مؤسسة تعليم عالٍ نظامية (منها 684 جامعة يدرس فيها الطلاب أربع سنوات و1,047 كلية متوسطة لا تمنح شهادة بكالوريوس)؛ 505 مؤسسات تعليمية للراشدين، و228 مؤسسة غير حكومية نظامية للراشدين. وقد ارتفعت نسبة الطلاب غير الحكوميين من 0.7 بالمئة في عام 1998 إلى 4.3 بالمئة عام 2003، وهي نسبة نمو أسرع من المؤسسات النظامية (كلية دراسات الإدارة SIES 2003، صحيفة تشاينا إديوكيشن ديلي China Education Daily 2004).

وتنتمي معظم المؤسسات النظامية، وبعض مؤسسات الراشدين إلى القطاع العام. ويتم تمويل المؤسسات النظامية وإدارتها عمودياً من قبل ثلاثة نماذج من السلطات الإدارية؛ وزارة التعليم (MOE)، والوزارات والوكالات المركزية، والدوائر الاختصاصية والبلديات التي تكون على مستوى الدوائر الاختصاصية. ويتم تسيير معظم مؤسسات الراشدين من قبل الدوائر الاختصاصية والبلديات، في حين تتم إدارة بعضها من قبل وزارة التعليم والوزارات والوكالات المركزية.

ولكن، ينبغي ملاحظة أن ثمة ارتفاعاً ملحوظاً في عدد طلاب القطاع غير الحكومي في السنوات الأخيرة، لكن مع ذلك لم يكن من مؤسساته، في عام 2004، سوى أربع فقط تمنح شهادات البكالوريوس، ولم تكن أي منها مخولة بتقديم برامج الدراسات العليا. إن الغالبية العظمى منها تقتصر سنوات الدراسة فيها على سنتين فقط، تقدم فيها برامج دورة قصيرة، وغالباً ما تعتمد على رسوم تسجيل الطلاب وعلى الضرائب.

**المصطلحات ودراسة الرموز**

ثمة عدد هائل من المصطلحات التي يتم استخدامها لوصف تزويد التعليم العابر الحدودَ في البلدان المختلفة. فالمصطلح الموازي لـ«التعليم العابر الحدودَ» هو في الصين Zhongwai bezuo banxue وتعني «التعاون الخارجي لإدارة الجامعات (أي مؤسسات التعليم العالي)». وفي اتفاقيات هذا التعاون المؤقتة التي تقضي بالتعاون الصيني ـ الخارجي في إدارة الجامعات عام 1995 (الفصل 1، الفقرة 2)، يعرف التعليم العابر الحدودَ على أنه يظهر عندما:

> تعمل تلك المنظمات العالمية الأجنبية، العامة والخاصة، والمتعلقة بالتعاون مع المؤسسات التعليمية أو أي منظمات اجتماعية أخرى ذات وضع قانوني في الصين، على تأسيس مؤسسات تعليمية في الصين، وتتعامل مع المواطنين الصينيين على أنهم الأهداف التعليمية الأهم، وتتولى فاعليات التعليم والثقافة.

وقد شارك التعاون الصيني ـ الخارجي لإدارة المؤسسات في طيف واسع من الفاعليات التعليمية، باستثناء التعليم الإلزامي والتعليم العسكري والدِّين، إضافة إلى بعض القيود

الخاصة المفروضة من الحكومة. وتتضمن أنماط الدراسة الدوام الجزئي والدوام الكلي والدوام المكثف، والدوام داخل المباني وخارجها، والرسمي وغير الرسمي.

وعلى مستوى الدراسة الجامعية، يتم حالياً تقديم أربعة نماذج أساسية لبرامج الشهادات المشتركة في الفروع الصينية (هونغ 2006).

- النموذج 1+3: شبيه بالدراسة التمهيدية التي تسبق الدراسة الرسمية في الجامعات الأجنبية. حيث يدرس الطلاب الصينيون سنة في فروع محلية، وعلى نحو أساسي في مجالات اللغة والمواد الأساسية. وبعد سنة من الدراسة وحصولهم على القبول، يصبح بإمكان هؤلاء الطلاب الذهاب إلى فروع أجنبية للدراسات المتقدمة. ويمكن نقل جميع الساعات المعتمدة إلى مؤسسات الشركاء الأجانب، ويمكن أن ينال الطلاب شهادة البكالوريوس من هذه المؤسسات بعد إتمام ثلاث سنوات دراسية. إضافة إلى ذلك، يمكن للطلاب أيضاً أن يتابعوا برامج شهادة الماجستير في فروع أجنبية.

- النموذج 2+2: ينهي الطلاب الصينيون برامجهم التعليمية في مؤسسات صينية وفروع أجنبية مدة سنتين على التوالي. يكون على الطلاب الصينيين في هذا النموذج، أن يدرسوا معظم مقررهم، وفي ذلك بعض البرامج الاختصاصية التي تقدمها مؤسسات الشركاء الأجانب، في أثناء السنتين الأُولَيَيْن في مؤسسات صينية، ثم يذهبون إلى فروع أجنبية لإنهاء السنتين الدراسيتين الباقيتين.

- النموذج 3+1: ينهي الطلاب الصينيون معظم برامجهم التعليمية المقدمة في مؤسسات الشركاء الأجانب في فروع صينية، ثم يتابعون دراساتهم في فروع أجنبية في السنة الأخيرة. وعند إتمام دراستهم يُمنحون الشهادات من مؤسسات أجنبية.

- النموذج 4+0: يدرس الطلاب الصينيون دون مغادرة البلاد. حيث يقضون السنوات الأربع في فروع محلية دون الذهاب إلى جامعات أجنبية، لكن يتم تقديم البرامج التعليمية بالتشارك بين مؤسسات صينية ومؤسسات أجنبية في الصين.

## سياسة الحكومة وتنظيمها

من الواضح أن الحكومة الصينية قد رحبت بالتزويد العالمي وشجعت الاتفاقية العابرة الحدودَ في نظام التعليم المحلي، بوصفها تساعد التعليم العالي في الصين على فتح بابه باتساع أكبر على العالم الخارجي، وتجلب معها مستويات عالمية للكفاية والخبرة، وتعزز، إلى حد ما، جماهيرية التعليم العالي. ففي قوانين جمهورية الصين الشعبية حول التعاون الصيني ـ الأجنبي لإدارة الجامعات، مثلاً، التي نشرها مجلس الدولة في آذار 2003 (مجلس الدولة 2003، الفقرة 3، المقطع 1)، تم الإعلان أن:

> تشجع الدولة التعاون الصيني ـ الأجنبي في إدارة الجامعات، الذي يستقطب المصادر التعليمية الأجنبية ذات الخبرة العالية. إن الدولة تشجع التعاون الصيني ـ الأجنبي لإدارة الجامعات في حقلي التعليم العالي والتعليم المهني، وتشجع تعاون المؤسسات الصينية للتعلم العالي مع المؤسسات الأجنبية المعروفة للتعلم العالي في إدارة الجامعات.

## الترخيص الرسمي والوضع القانوني

خلافاً للعديد من البلدان الآسيوية الأخرى، يحظر على المنظمات الدينية والخاصة الأجنبية تقديم أي من أنواع الفاعليات التعليمية في الصين. وفي قوانين عام 2003 نفسها، تم بشدة تأكيد رفض كل من خدمات التعليم الإلزامي والخدمات التعليمية الخاصة مثل العسكرية والشرطية والسياسية (الاتفاقية 6، الفصل 1). ووفقاً لسياسة الحكومة، لا يمكن للمؤسسات الأجنبية أن تقدم أي أنشطة مؤسسية بمفردها دون نمط ما من أنماط التعاون أو التدخل من قبل المؤسسات الصينية الموجودة في الصين. لذلك، فالخيار الأهم لدى المزودين الأجانب، الذين يرغبون في تقديم مقررات في الصين، هو تسليم هذه المقررات عبر شريك محلي. ولا يسمح لهم بتقديم طلبات ليتم الترخيص لهم بوصفهم مؤسسة خاصة للتعليم العالي (أي أن يفتتحوا فرعاً). إضافة إلى ذلك، لا يمكن إلا للشريك الصيني أن يقدم طلباً للتسجيل والترخيص أو للحصول على أهلية قانونية للشراكة. وتتم دراسة الطلب الذي يتم تقديمه للهيئة الإدارية التعليمية المناسبة في الحكومة المركزية، لتوافق عليه الحكومة عند المستوى المناسب لنموذج المؤسسة التعليمية

(مجلس الدولة 2003، الفقرة 11، 12، 13، الفصل 2). وفي معظم الحالات، يتوقع منهم، عند مستوى التعليم العالي خصوصاً، أن يقوموا بإدارة مؤسسة ما بالتعاون مع مؤسسات صينية عامة، بالرغم مما شهدته السنوات الأخيرة من تزايد في عدد المؤسسات الخاصة المشاركة في مثل هذه الفاعليات.

**الاعتماد وضمان الجودة**

فيما يتعلق بطلبات تأسيس مثل هذه المؤسسات، يتم تأكيد وجوب حصول المؤسسات أو البرامج العابرة الحدودَ على الاعتماد أو الموافقة بما يتوافق مع المقاييس ذاتها التي استخدمت للموافقة على المؤسسات الصينية. ويجب أن يرتكز قبول الطلاب في البرامج التي تخولهم الحصول على شهادات التخرج على خطة القبول الوطنية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة. ويجب أن تتوافق شروط دخول الشراكة الصينية الأجنبية في إدارة المؤسسات لمتابعة الدراسات العليا مع مستويات المؤسسات الصينية المضيفة وإجراءاتها. ولا يمكنها، في الوقت ذاته، أن تنخفض في مستواها عن شروط البلدان الأجنبية الشريكة. ويتم تأكيد وجوب ممارسة الفاعليات التعليمية كافة، أو معظمها، في الجامعات الصينية. يجب أن تتناسب المقررات المقدمة من قبل المزودين الخارجيين، والهادفة إلى منح مؤهلات اختصاصية، مع شروط هيئات إجازة الاختصاص، مثلها في ذلك مثل تلك التي يقدمها مزودون محليون. ويجب أن يحصلوا على ترخيص من بلدهم الأم. وتطلب وزارة التعليم، في برامج الشهادات المزدوجة، أن تمثل برامج التعليم الأجنبية الواردة نسبة تتجاوز ثلث البرامج كلها، أو الأساسية منها. بمعنى أن نسبة البرامج الاختصاصية الأساسية وساعات التدريس يجب أن تمثل أكثر من ثلث البرنامج/ المنهاج وكل ساعات التدريس على التوالي؛ وهو أمر ينطبق على المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء.

بالإضافة إلى شروط القبول التي تفرضها الحكومة المركزية والسلطات المحلية، قررت وزارة التعليم عام 2004 أن تجري مراجعة وفحصاً لعمل الشركاء الصينيين ـ الأجانب كافة في إدارة المؤسسات وتزويد البرامج. ووفقاً لوثيقة الحكومة (وزارة التعليم

MOE 2004 أ)، يجب إعادة فحص جميع المؤسسات والبرامج المشتركة ومعاينتها التي تم تأسيسها وتقديمها بعد عام 1995، وقبل تنفيذ قوانين عام 2004. وقد تم توظيف طرائق مختلفة في عملية المراجعة، وفيها التوثيق والفحص والزيارات الميدانية. ومن ضمن النقاط المهمة التي تم فحصها:

- هل المؤسسات أو البرامج المشتركة نظامية أم لا؟ وبوجه خاص، هل تُعنى بمجالات التعليم الإلزامي، أو السياسي أو أي مجالات أخرى تحظرها الحكومة؟
- هل يتم تزويد أي تعليم ديني؟ هل هناك أي منظمة أو مؤسسة أو شخص مشارك في مؤسسات أو برامج دينية؟
- هل تفي المؤسسة بالحد الأدنى من الشروط التي ينص عليها القانون أو بالقوانين الخاصة التي وضعتها الحكومة؟
- هل ترتكز الاتفاقية الخاصة بالإدارة المشتركة لأي من المؤسسات، أو الخاصة بتقديم أي من البرنامج، على أسس قانونية، وتحاكي قوانين الحكومة؟
- هل الترتيبات التوجيهية والإدارية في المؤسسة المشتركة أو البرنامج قانونية وتحاكي قوانين الحكومة؟
- هل حقوق أعضاء الهيئة التدريسية والطلاب محمية كما يجب في المؤسسة أو البرنامج المشترك؟

لا تزال عملية المراجعة في قيد الإنجاز حالياً. وقد تم نشر بعض النتائج على مواقع الإنترنت وفي الصحف. تتوقع الحكومة، بهذا العمل، أن تقدم المزيد من المعلومات التفصيلية فيما يتعلق بالمؤسسات والبرامج المشتركة، وتجعلها أكثر عرضة للمساءلة.

### التشغيل والإدارة

في قوانين عام 2003 (الفقرة 21 و23)، تم ثانية تأكيد القيادة القوية للجانب الصيني. حيث أكدت هذه القوانين أن:

لا يقل عدد الأعضاء الصينيين في هيئة الأمناء، وهيئة المديرين، أو في اللجنة الإدارية المشتركة عن نصف العدد الكامل.

و:

أن يكون رئيس الجامعة التي يتم تسييرها وفق التعاون الصيني- الأجنبي، أو مديرها الأساسي، شخصاً يحمل جنسية جمهورية الصين الشعبية، ويخضع لفحص وإجراءات القبول.

يتم في التزويد الداخلي (اتفاقيات التعاون الخارجي لإدارة الجامعات 1995، الفقرة 5، الفصل 1) بصراحة تأكيد أنه لا منفعة يمكن أن تُرتجى في مثل هذه البرامج العابرة الحدودَ:

إن التعاون الصيني- الأجنبي سيستمر بموجب القوانين والأحكام الصينية، فيطبق دليل الصين في التعليم، ويفي بحاجة الصين إلى التطور التعليمي وسعيها إلى تدريب المواهب وضمان جودة التعليم، كل ذلك دون السعي وراء المنفعة كهدف له، و/أو المساس بمصالح الدولة والجمهورية.

ولكن، ذُكر في القوانين (2003، الفقرة 3، الفصل 1) أن التعاون الصيني- الأجنبي في تسيير الجامعات يعود بالفائدة على المصالح الوطنية. فالقوانين لا تمنع الحصول على المكاسب، كل ما تفعله هو أنها تحدد وجوب تقاضي رسوم دراسية معقولة، وفقاً لمبادئ استعادة الكلفة، وبعد الأخذ بالحسبان المعايير المحلية للدخل، وأوضاع الطلاب المالية.

وبالمقارنة بالتزويد الداخلي عام 1995، ثمة تغييرات معينة يمكن إيجادها في قوانين عام 2003. فمن المتوقع، على سبيل المثال، عدم تشجيع التعليم المهني وحسب، بل البرامج العابرة الحدودَ في حقل التعليم العالي أيضاً. إلى جانب ذلك، تم تأكيد أن الدولة تشجع تعاون مؤسسات التعلم العالي الصينية مع مؤسسات التعلم العالي الأجنبية المستحدثة في مجال تسيير البرامج التعليمية (قوانين 2003، الفقرة 3، الفصل 1) في سبيل تحسين جودة التعليم والتعلم وتقديم مصادر تعليمية أجنبية عالية المستوى. إضافة إلى ذلك، يتم الأخذ بالحسبان الأنشطة التي تسعى إلى تحقيق الربح.

تضمن الحكومة الصينية، بإصدارها مثل هذه القوانين المذكورة آنفاً، إمكانيةَ بقاء سيادة الصين في الجانب الصيني، من جهة، وذلك عبر إشراف الحكومة وضبطها سوقَ

التعليم، ومن جهة أخرى، يكون بالإمكان تسهيل نشر التعليم العالي الصيني عالميًّا على نطاق واسع، وذلك عبر تقديم خدمات وأفكار تعليمية أجنبية عالية المستوى.

**نمو البرامج والمؤسسات المشتركة**

يمكن تقسيم نمو البرامج العابرة الحدودَ، إلى مرحلتين: المرحلة غير الرسمية، وهي مرحلة عرضية وتعتمد سياسة (دعه يعمل)، وذلك قبيل عام 1995، وبعدئذ. ومع إعلان القانون الحديث (اتفاقيات التعاون الخارجي لإدارة الجامعات 1995)، بدأت، بعد عام 1995، مرحلة أكثر تنظيماً وترتيباً.

منذ أواخر الثمانينيات، كانت بعض الجامعات الصينية تعمل بالشراكة مع جامعات أجنبية؛ لتزويد مقررات تدريبية وبرامج مشتركة لتطوير الإدارة في الكليات، ولكن لم يتم السماح ببرامج تمنح الشهادات بالتعاون مع البلدان الأجنبية قبيل أواسط التسعينيات. وبعد نشوء التزويد الداخلي عام 1995، حدث توسع سريع إلى درجة مدهشة في عدد البرامج المشتركة، خصوصاً تلك المخولة بمنح شهادات أجنبية، أو شهادات صينية وأجنبية في آن معاً. ففي عام 1995 مثلاً، كان ثمة برنامجان فقط يؤديان إلى الحصول على شهادة أجنبية. ووفقاً لمجموعة معطيات غير مكتملة (وزارة التعليم 2005)، ثمة تقديرات تقول: إنه مع نهاية العام 2002، كان هناك 712 مؤسسة وبرنامجاً مشتركاً بالتعاون مع شركاء أجانب؛ منها 82 مؤسسة تقدم برامج قصيرة الدورة، و69 مؤسسة تقدم برامج التعليم الجامعي، و74 مؤسسة تقدم برامج للدراسات العليا. وقد تزايد عدد البرامج المشتركة تسعة أضعاف من عام 1995 حتى 2002.

غالباً ما توجد هذه المؤسسات في المدن والأقاليم الكبيرة والغنية مثل شانغهاي (111)، وبيجينغ (108)، وإقليم جيانغسو (61)، وإقليم زهيجيانغ (33). ويتم تقديم هذه البرامج المانحة الشهادات، على نحو رئيس، في جامعات الصين الشهيرة والعامة. وتأتي في طليعة المزودين ثلاثة بلدان هي الولايات المتحدة الأمريكية (154 برنامجاً) وأستراليا (146 برنامجاً) وكندا (74 برنامجاً)، ما يدل على أن البلدان التي تتعهد التعليم العابر الحدودَ في الصين هي بلدان متقدمة، وناطقة باللغة الإنكليزية.

فيما يخص حقول الدراسة، لا تزال البرامج المشتركة المختصة بالإدارة العالمية تمثل النسبة الأكبر بين جميع البرامج الأخرى (55 بالمئة)، وفيها ماجستير إدارة الأعمال MBA، والتسويق، والمحاسبة، والإدارة المالية، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة الرحلات. يتبعها الهندسة (15 بالمئة)، والاقتصاد (9 بالمئة)، والتربية (7 بالمئة)، والعلوم (5 بالمئة)، والطب (4 بالمئة)، والحقوق (2 بالمئة)، والأدب (2 بالمئة). من الواضح أن البرامج المهنية أو العملية تمثل قسماً كبيراً من مجموع البرامج. وهذا إنما يدل، من جهة، على أن سياسات الحكومة، التي تشجع البرامج المشتركة الأكثر عملية والأكثر إلحاحاً في الصين، قد تم إنجازها عمليًّا، ومن جهة أخرى، يُظهر الحاجة الكبيرة في الصين إلى تدريب القوة البشرية المزودة بمعلومات متقدمة حول الإدارة العالمية.

وبحلول شهر حزيران عام 2004، وصل عدد البرامج المشتركة المقدمة في مؤسسات التعليم العالي الصينية بالتعاون مع شركاء أجانب إلى 742 برنامجاً. ووصل عدد البرامج المؤهلة لمنح شهادات أجنبية أو من جامعات هونغ كونغ إلى 169 برنامجاً (وزارة التعليم 2004 ب). وكما جاء في بيانات عام 2002، فإن معظم هذه البرامج يتعلق بالتعليم المهني. فبالإضافة إلى البرامج المتعلقة بهندسة الحاسوب وعلوم المعلوماتية واللغة الإنكليزية، ثمة عدد كبير منها يتبع مجالات الأعمال ودراسات الإدارة التي تهيئ المتخصصين للعمل في مؤسسات متعددة الجنسيات، أو شركات مرتبطة بالتجارة العالمية. وغالباً ما يتم تزويد جميع هذه البرامج في الجامعات الأكثر رفعة في الصين. ويتمتع العديد منها بمستوى عال من النفوذ العلمي العالمي، وغالباً ما تكون مزودة بتجهيزات ومجموعات أفضل من غيرها من الجامعات الصينية (هاونغ Haung 2003). أما فيما يتعلق بالشركاء الأجانب، فقد تجاوز، في عام 2004، عدد البرامج المشتركة مع الجامعات الأسترالية والمخولة بمنح الشهادة الأجنبية، تلك المشتركة منها مع المؤسسات الأمريكية (وزارة التعليم 2004 أ).

وفي العام 2004 أيضاً، وصلت نسبة البرامج المخولة بمنح الشهادة والمشتركة مع بلدان وأقاليم أجنبية، التي تمكن من الحصول على شهادة الماجستير، إلى 70 بالمئة من مجمل هذه البرامج، اثنان منها فقط يمنحان شهادة الدكتوراه من الجامعات الأمريكية؛ في الهندسة وعلوم البصريات (وزارة التعليم 2004 أ).

ثمة العديد من العوامل التي قادت إلى تزايد كبير في عدد البرامج العابرة الحدودَ في الجامعات الصينية. حيث تأمل الحكومة الصينية، عبر تشجيعها مشاركة الجامعات الأجنبية في التعليم العالي في الصين مثلاً، أن يتمكن عدد أكبر من الطلاب من الحصول على فرصة للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي. وفي الوقت نفسه، يُتوقع من المؤسسات الصينية المضيفة والشركاء الأجانب أن يحققوا منفعة، ويولدوا مصادر للدخل عبر هذا التعاون، حيث تصل رسوم الدراسة، التي حددتها البرامج المشتركة، خصوصاً منها تلك التي تمنح مؤهلاً من جامعة أجنبية أو من جامعة هونغ كونغ، إلى خمسة أضعاف، أو أكثر، من رسوم التسجيل في المؤسسات المحلية.

والأمر الأهم، هو أن ثمة اعتقاداً واسعاً أن دمج البرامج التعليمية الأجنبية في الجامعات الصينية سيقدم طريقة عملية وناجعة جدًّا في تحسين الجودة والمستويات العلمية، ثم إنه يسهل انتشار التعليم العالي الصيني عالميًّا. وتتمكن مؤسسات التعليم العالي الصينية الخاصة، بتبنيها البرامجَ المشتركة مع شريك أجنبي رفيع، من الحصول على فهم كامل ومباشر لمهام التعليم السائدة، وأفكاره وإدارة مناهجه، وأساليب نقله في الجامعات الأجنبية. إضافة إلى ذلك، فإن تقديم الصين تلك البرامجَ، التي غدت الحاجة إليها ملحة، والتي لا تستطيع المؤسسات الصينية توفيرها، يمكّن من تدريب عدد أكبر من الخريجين على جوانب عالمية، بطريقة أسرع وأكثر فاعلية. ومن الجدير بالملاحظة أن الهدف النهائي الذي تسعى إليه الحكومة الصينية، هو تطوير الصين وتوسيع قدرتها على مواجهة حاجاتها التعليمية ومهاراتها، عبر مؤسساتها، في هذه الحقبة من الزمن.

لا بد من الذكر أن تأسيس الجامعات الأجنبية لمبانٍ فرعية أو شركات لا يزال محظوراً حتى لحظة كتابة هذا المقال، بالرغم من وجود مثال واحد يدل على وجود المباني الفرعية. فقد قامت جامعة نوتنغهام (المملكة المتحدة) بتأسيس جامعة نينغبو Ningbo في الصين بمشاركة جامعة زهيجيانغ وانلي Zhejiang Wanli، وهي جامعة خاصة. إن معظم البرامج في هذه الجامعة مستوردة، ويتم تدريسها من قبل مجموعة من جامعة نوتنغهام. تُبرز هذه الحالة أن الحكومة الصينية مهيأة للسماح بالشراكة مع مؤسسة أجنبية لإحداث مؤسسة تعليم عال في الصين، يكون لها وضع الشراكة. ولكن يجب بشدة تأكيد أن جامعة نينغبو

في الصين، التي تُعدّ واحدة من أكبر الجامعات الحديثة الطراز في الصين، والتي تأخذ وضع الشراكة، ليست مبنى فرعياً لجامعة نوتنغهام، بل هي جامعة مستقلة تماماً تعود في ملكيتها إلى جامعة زهيجيانغ وانلي. وإلى جانب البرامج التعليمية الواردة من جامعة نوتنغهام، يتم تدريس برامج شهادات صينية الأساس، ولكن يتم تدريسها كلياً باللغة الإنكليزية، حيث يحصل الطلاب، لدى إنهاء تخرجهم فيها، على المؤهلات ذاتها التي يحصل عليها أولئك الملتزمون بجامعة نوتنغهام.

**خاتمة**

يتسم التعليم العابر الحدودَ في الصين بشراكة صينية ـ أجنبية في البرامج التعليمية. وعمل الجامعات المرتبطة بالتعليم العالي العابر الحدودَ، هو الآن، جزء من نظام التعليم العالي المحلي. وثمة اعتقاد عام أن استيراد برامج الشهادات الأجنبية والأفكار التعليمية الجديدة ومناهج التعليم ووسائله، إضافة إلى استيراد الترتيبات التوجيهية من جامعات غربية عدة، سيقود إلى تحسين الجودة العلمية ومستوياتها في التعليم العالي الصيني.

لقد غدت البرامج المشتركة والمؤسسات الأجنبية تلعب دوراً متنامياً ومهمًّا في التعليم العالي الصيني. وتُعدّ هذه البرامج التي تمنح الشهادات، بوجه خاص، جزءاً مزوداً مهمًّا، في هذه الأيام، لمنهاج مؤسسات التعليم العالي الصيني. وفي هذه المرحلة، وبالنظر إلى أن قلة قليلة فقط من المؤسسات غير الحكومية الصينية مخولة بإعطاء الشهادات، يتم تزويد هذه البرامج المشتركة عادة في القطاع العام. وهي متخصصة بالإدارة والهندسة وبرامج تخصصية وعلمية أخرى في مستوى الدراسات العليا، ويتم تنظيمها من قبل الحكومة المركزية حصراً.

تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع رسوم الدراسة، خصوصاً أن معظم هذه البرامج المشتركة تشارك في فاعليات مربحة، كان سبباً في عدم وجود دليل واضح على أنها قادت إلى دخول أوسع إلى التعليم العالي، أو أسهمت في جعل التعليم العالي في الصين جماهيريًّا، وفقاً لتوقعات الحكومة.

ثمة العديد من القضايا التي تعنى بها هذه البرامج والمؤسسات المشتركة؛ غموض الترتيبات القانونية لبرامج الشهادات ومؤسساتها، والجودة العلمية، والتأثير، الذي لا يزال ملتبساً، للبرامج التي يتم تدريسها باللغة الإنكليزية وللمنتجات الإنكليزية في التعليم والتدريس في مرحلة الدراسة الجامعية ذي الأساس الوطني. ومع ذلك، ثمة العديد من العوامل، كما تم الشرح آنفاً، مثل تأثير السياسة الداعمة التي تقدمها الحكومة، والحاجة المتزايدة إلى التعليم العالي، التي لا يستطيع سدها القطاع المحلي أو العام وحده، والمشاركة الفاعلة للمؤسسات الخاصة، التي تتم قيادتها بروح الالتزام؛ كل هذه العوامل ستقود، بالتأكيد، إلى توسع أكبر للمزودين العابرين الحدودَ في الجامعات الصينية.

**المراجع:**

China Education Daily (2004). May 27.

China Education Yearbook Editorial Board (2005) China Education Yearbook 2005, Beijing: People's Education Press: 95 (in Chinese).

Huang, F. (2003) 'Transnarional Higher Education: A perspective from China,' Higher Education Research & Development 22(2): 93—203.

— (2006) (Transnational Higher Education iii China-A Focus on Degree-Conferring Programs,) in Futao Huang (ed.) Transnational Higher Education in Asia and Pacific, International Publication Series 10, Research Institute for Higher Education, Hiroshima University: 21—33.

MOE (2004a) Notice on the Review and Check of Joint Programs and Institutions.' jJiaoyubu guanyu zuohao zhongwai hezuo banxue Jigou he xiangmu fuhe gongzuo de tongzhil Online. Available at: http:Ywww.jsj. edu.cn (accessed 16 March 2005).

MOE (2004b) 'List of Joint Programs Leading to Degrees of Foreign Universities and Universities of Hong Kong.' Online. Available at: http:llwww. jsj. edu.cn/mingdan/002.hml (accessed 16 September 2005)

MOE (2005) 'Basic Situation of Joint Programs and Institutions' [Zhongwai hezuo banxue jibeii qiiigkuangj Online.

Available at: http:llwww.jsj.cdu. cn! (accessed 6 June 2003).

MOE (2007) Online. Available at: http://www.edu.cn (accessed 23 March 2007).

SEC (1995) Interim Provisions for Chinese-Foreign Cooperation in Running Schools and Regulations of the People's Republic of China on Chinese- Foreign Cooperation in Running Schools.

Online. Available at: http:// www.jsj.edu.cn/ (accessed 9 July 2003).

State Council (2003) Regulations of the People's Republic of China on ChineseForeign Cooperation in Running Schools. Online. Available at: http:ll www.jsj.edu.cn/ (accessed 20 October 2003).

Shanghai Institute of Education Science (SIES 2003). Zhongguo minban jiaoyu lupishu (Green Book of Private Education in China). Shanghai: Education Press.

Trow, M. 1973, 'Problems in the Transition form Elite to Mass Higher Education', in Policies for Education, Paris: OECD: 57.

obeikandi.com